الفصل السادس

الموارد البشرية

Human Resources

- مقدمة.
- ماهية الموارد البشرية.
- علاقة الموارد البشرية بالموارد الاقتصادية الأخرى.
- أدبيات النمو السكاني.
- العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني.
- حجم الموارد البشرية.
- المضاعف الزمني للسكان.
- معدل العمالة إلى السكان.
- المؤشرات المهمة للموارد البشرية.
- سكان المملكة العربية السعودية.
- تحديات ومعوقات تنمية الموارد البشرية.
- طرق ووسائل تنمية الموارد البشرية.
- تمارين الفصل السادس.
- مراجع الفصل السادس.

obeikandl.com

6–1 مقدمة:

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالدور الاقتصادي للموارد البشرية، وأهميته وكيفية إسهام الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى استعراض العلاقة بين الموارد البشرية والموارد الاقتصادية الأخرى؛ كما يقدم الفصل النظريات المختلفة حول آثار النمو السكاني على التنمية، موضحاً أهم العلاقات الرياضية المختلفة حول السكان التي تعد ذات أهمية من وجهة نظر التخطيط الاقتصادي أو الموارد وكفاءة استغلالها، كذلك يستعرض الفصل وبشكل سريع أهم ملامح السكان في المملكة العربية السعودية، مع استعراضه لأهم التحديات ومعوقات تنمية الموارد البشرية، وطرق ووسائل تنميتها.

6–2 ماهية الموارد البشرية:

تعرف الموارد البشرية بأنها حجم القوى العاملة لبلد ما، وتعتمد فعالية هذه الموارد على مستوى التعليم والتدريب لهذه القوى. فكلما ارتفع المستوى الفني والمهاري للموارد البشرية زادت إنتاجية هذه الموارد في الاقتصاد الوطني. وتمثل الموارد البشرية العنصر الأهم من عناصر الإنتاج في أي اقتصاد، كما يمثل النمو السكاني من الناحية النظرية محفزاً للنمو الاقتصادي، كما أن السكان والنمو السكاني يمثلان أيضاً عبئاً على الاقتصاد، حيث إنهما بقدر ما يمثلان قدرة إنتاجية أكبر للاقتصاد، فهما أيضاً يمثلان أعداداً أكبر تحتاج إلى غذاء أكثر وإلى كسوة أكثر، وخدمات سكن، ومياه وكهرباء، وتعليم وصحة أكثر، وفرص عمل، وغير ذلك من السلع والخدمات. من هنا كانت تلك النظرة التشاؤمية التي فجرها تاموس مالتوس (1778م) عن تزايد أعداد السكان في العالم بمتوالية هندسية تتعدى نمو الغذاء الذي ينمو بمتوالية عددية. وما يمثله تزايد عدد السكان من انخفاض في متوسط دخل الفرد وفي متوسط نصيب الفرد من رأس المال، وغير ذلك من الخدمات والسلع الأخرى. بل يرى المخططون أن تنمية الموارد البشرية وتخطيطها واستغلالها بشكل فعّال يعد حجر الزاوية في التنمية الشاملة والمستدامة. بل يمكن اعتبار تنمية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب والممارسة استثماراً طويل الأجل ضرورياً لأي اقتصاد على المدى الطويل يؤدي إلى زيادة قدراته الإنتاجية.

الشكل (6–1) العلاقة بين القدرات الإنتاجية ومستوى التعليم والتدريب والممارسة

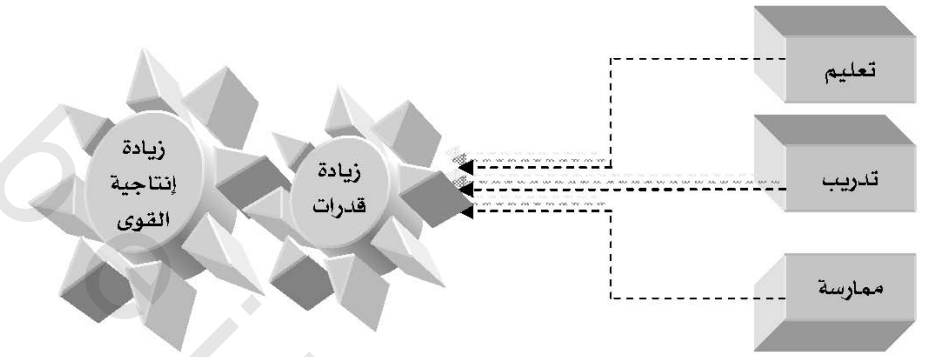

3–6 علاقة الموارد البشرية بالموارد الاقتصادية الأخرى:

تكمن أهمية الموارد البشرية في كونها عنصراً من عناصر الإنتاج الأساسية اللازمة للنمو، ويأتي دور الموارد البشرية باعتبارها المصدر الرئيس لعنصر العمل، كما إنها تمثل مصدراً رئيساً للطلب الفعّال في الاقتصاد، وكلما ارتفع المستوى النوعي والتأهيل الفني للموارد البشرية، أدى ذلك إلى زيادة كفاءة استغلال العناصر الاقتصادية الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية، وتتضح علاقة الموارد البشرية L بالموارد الاقتصادية الأخرى من كونها عنصراً إنتاجياً مهماً من عناصر الإنتاج يتفاعل مع أي حجم من الموارد الطبيعية N ، ورأس المال K ، والمستوى التقني T لتحقيق زيادة كبيرة في الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل، حيث إن كفاءة الوظائف الاقتصادية الرئيسة من إنتاج وتبادل واستهلاك وما يرتبط بها من وظائف أخرى من ادخار واستثمار وبناء طاقات إنتاجية جديدة (بهدف تعظيم الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل)، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع القوى العاملة الداخلة في الإنتاج. ويمكن القول إن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تكون لها قيمة أو منفعة أو ثمن اقتصادي إلا من خلال اكتشافها بواسطة عقل الإنسان وجهده، واكتشاف الحاجة إليها وإلى المنتجات أو الخدمات التي تستخدم هذه الموارد في إنتاجها. وبالتالي تؤدي زيادة كمية ونوعية الموارد البشرية L إلى زيادة كمية ونوعية مستوى الإنتاج Y، من خلال تفاعل هذا العنصر

مع عناصر الإنتاج الأخرى مثل عنصر رأس المال K وعنصر الموارد الطبيعية N، المستوى التقني T حيث؛ $Y = f(K, L, N, T)$ ، ويوضح شكل (6–2) علاقة الموارد البشرية بالموارد الاقتصادية الأخرى.

الشكل (6–2) علاقة الموارد البشرية بالموارد الاقتصادية الأخرى

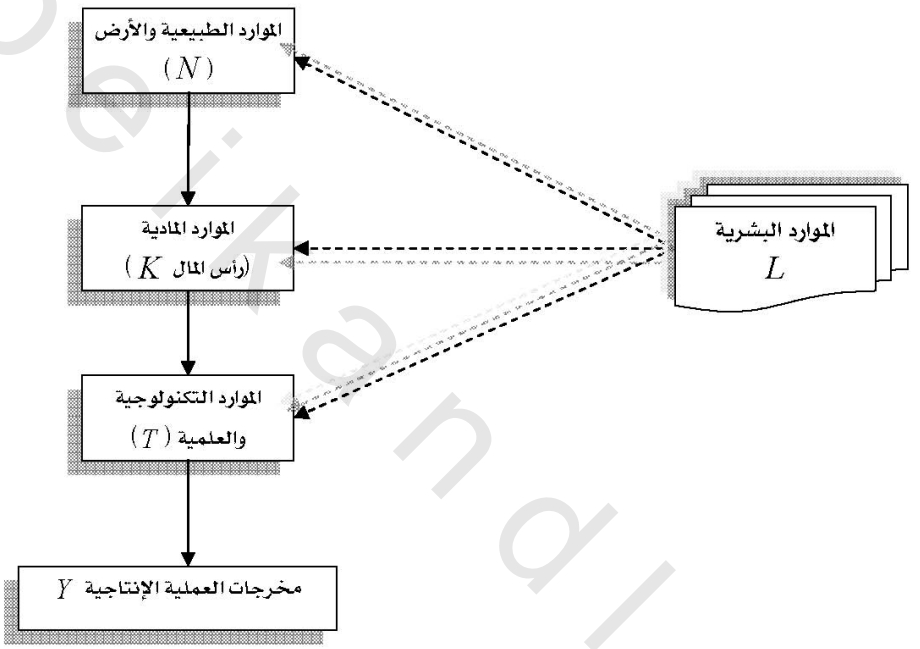

بل يمكن القول إن عنصر العمل نوعاً وكماً يقوم بالدور الحيوي في كل مراحل العملية الإنتاجية المختلفة؛ فهو الذي يقوم باكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية N ، وهو الذي يقوم بتحديد آليات وأنواع الموارد لرأس المال K ، وهو الذي طور نفسه أيضاً لاستخدام التقنيات المناسبة T لمزج العوامل السابقة للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن Y.

6–4 أدبيات النمو السكاني:

لقد ظلت المشكلة السكانية تراود المجتمع الدولي لمدة طويلة، فمؤتمر القاهرة العالمي للسكان والتنمية (سبتمبر 1994م) طرح أن هدف المؤتمر الوصول إلى رؤية متفق عليها حول العلاقة بين السكان والتنمية للعشرين سنة القادمة.

وكانت الرؤية السائدة في المؤتمر، أن النمو السكاني السريع والتنمية الاقتصادية ظاهرتان متضادتان، حيث إنها تؤدي إلى الفقر والمديونية وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وهو الأقرب للحدوث مع النمو السكاني السريع، والسياسة السكانية التي لا تنظر إلى عدد السكان الإجمالي كظاهرة وتنظر إلى انخفاض الخصوبة كهدف ثانوي للأهداف الأخرى قاصرة ولن تساعد على التنمية.

المعادلة العالمية السكانية تبدو واضحة للعيان، ورسالتها كذلك، فعدد سكان العالم كان بليون نسمة عام 1800م، ثم زاد إلى 2.5 بليون نسمة عام 1950م، وهو الآن يزيد عن 6.5 بليون نسمة. فبينما استغرق العالم 150 سنة لإضافة البليون الثاني من السكان بعد 1800 سنة للبليون الأول، استغرق إيجاد البليون الرابع من السكان فقط 15 سنة بعد عام 1960م، وهذا إن دل فإنما يدل على النمو السكاني السريع والمطرد.

هذه الظاهرة في نمو سكان العالم هو ما حذر منه توماس مالتوس (1778م) حيث أشار إلى أن "قوة السكان بلا شك أكبر من قدرة الأرض لإنتاج الغذاء للإنسان"، حيث ينمو الغذاء بمعادلة عددية، بينما ينمو السكان بمعادلة هندسية. ولكن التطور الاقتصادي الحديث بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أدى إلى نمو في الدخل الفردي لم يسبق له مثيل، وإلى نمو في مستوى المعيشة للفرد مما أدى إلى انخفاض الاهتمام بالمشكلة السكانية. إلا أن تسارع معدلات النمو السكاني بعد عام 1960م، وظهور المجاعات، وتزايد معدلات الفقر، وعدم الاستقرار، أعاد إلى المسرح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العالمي هذه المشكلة وعلاقتها بالتنمية الشاملة، وأنعش الحياة في فكرة مالتوس سابقة ذكر.

ولقد اعتبرت سنوات 1976–1994م سنوات الاهتمام بالمرأة في المعادلة السكانية من قبل منظمة الأمم المتحدة، (الأمم المتحدة 1992م)، حيث أكد التقرير الصادر عن الأمم المتحدة على دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تلعبه في مجتمعاتها، والنصيب غير العادل الذي تحصل عليه مقارنة بالرجل من العملية

التنموية في كثير من المجتمعات النامية، والتأكيد على أحقيتها بالعمل، والأجر العادل، والتعليم والصحة، وكيفية ربط هذه العناصر بالتنمية الشاملة[1].

وعلى اعتبار أن مشاركة المرأة في التنمية هي زيادة استثمار في الموارد البشرية المتاحة للمجتمع، وللتأكيد على الأهمية التنموية لتساوي فرص العمل أمام الجنسين ولتساوي العائد (الأجر) من العمل للجنسين، النظرية الاقتصادية التقليدية الجديدة Neoclassical للاستثمار هي الأساس النظري لهذا الطرح؛ حيث إنها تؤكد على وجود دالة إنتاج كلية لكل مجتمع تشترك فيها جميع موارد المجتمع، ودالة منفعة غير مباشرة مقابلة لها، حيث يكون الذكور والإناث (قوة العمل) العنصر الإنتاجي الأساسي فيها، وتكملة عناصر الإنتاج الأخرى.

ويرى بعضهم أن ما يسمى بالمشكلة السكانية أو ارتفاع معدل نمو السكان على معدل النمو الاقتصادي ما هو إلا تناقض بين النمو السكاني السريع ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تقوده السياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة، وعليه فإن المشكلة هي نتيجة التخلف في التطور الاقتصادي، وليس العكس، حسب رؤية نظريات النمو التقليدية التي ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن تحقيقها ما لم يتم حل المشكلة السكانية، فتطبيق الأسرة لبرامج تنظيم الأسرة (تنظيم النسل) يعكس الوعي الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، وهو ما لا يتحقق إلا بوجود تطور اقتصادي واجتماعي كافة لشرائح المجتمع.

ويعبر أحياناً عن النمو السكاني السريع بأنه اختلال التوازن بين معدل المواليد ومعدل الوفيات، بالإضافة إلى عدم ملاءمة التوزيع العمري للسكان بزيادة نسبة صغار السن. مما يؤدي بدوره إلى زيادة نسبة الإعالة في المجتمع، التي تحسب بنسبة عدد السكان إلى عدد المنتجين منهم. حيث يعد الشباب (من يقل عمرهم عن 15 سنة) والمسنون (من عمرهم 65 سنة فأكثر) ممن يعالون من قبل غيرهم؛ وارتفاع نسبة الإعالة في أي مجتمع يؤدي إلى انخفاض مستوى دخل الفرد الحقيقي، وانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية تباعاً، وهو ما يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي في المجتمع.

1 United Nations (1992), World Populations Prospects 1990, New York: United Nations.

كما يؤثر التركيب العمري للسكان على توجيه توزيع الإنفاق والاستثمار في المجتمع، فكلما زادت نسبة الأطفال (صغار السن) في المجتمع، وكلما زاد عدد الأطفال في الأسرة الواحدة، زاد الضغط على الأسرة والمجتمع لتوجيه المزيد من الموارد المتاحة للإنفاق على التعليم العام والصحة الأولية، وكلما زاد الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع مقابل انخفاض الميل الحدي للادخار والاستثمار؛ انخفض مستوى التنمية الاقتصادية للمجتمع، وانخفض المستوى المعيشي للأسرة والأفراد.

كما أن التكوين أو التركيب النوعي للسكان يؤثر في نسبة المواليد والوفيات والهجرة والتكوين الوظيفي. وبمعنى آخر فإن نسبة الذكور إلى الإناث في المجتمع تؤثر على التوظيف والهجرة ومعدل المواليد وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام؛ وهو ما يؤثر على مستوى التنمية الاقتصادية.

فالمشكلة السكانية في المفهوم الحديث للتنمية تؤدي إلى تناقض بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني؛ غير أنه في الإمكان زيادة معدل النمو الاقتصادي بمستوى أعلى من معدل نمو السكان، مما سيؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة، والعكس صحيح. غير أن هذا ليس بالضرورة صحيحاً، لأن هذا يعتمد على نوعية النمو الاقتصادي وعلى توزيع هذا النمو بين شرائح المجتمع؛ فإذا كان النمو ذا محتوى أكبر لإنتاج السلع والخدمات الضرورية التي تشبع الاحتياجات الرئيسة لغالبية شرائح السكان، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع في التنمية ومستوى المعيشة، والعكس صحيح.

والحقيقة أن التاريخ والتجربة والواقع في أوربا توضح أن النمو الاقتصادي الذي قادته الثورة الصناعية وما لحقها من تطور في مختلف المجالات أدى إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان وإلى انخفاض في معدل الوفيات وانخفاض في معدل النمو السكاني. وقد فسرت نظرية الانتقال السكاني الرابط النسبي بين مستوى المعيشة وانخفاض معدل وفيات الرضع ومعدل الخصوبة، واللذين أديا إلى انخفاض معدل النمو السكاني واستقرار حجم السكان في أوربا تباعاً، وذلك يعتمد على توزيع النمو الاقتصادي ونوعه، وكيفية توجيه الإنفاق في المجتمع.

المشكلة السكانية أيضاً مرتبطة بالأزمة الغذائية، فيرى التقليديون أن المشكلة السكانية هي التي ولدت مشكلة سوء التغذية لـ 800 مليون نسمة والمجاعة لـ 80 مليون نسمة. وتعرف مشكلة أو أزمة سوء التغذية بأنها نقص مزمن في التغذية، تتزامن مع زيادة في أسعار الغذاء. أما المجاعة فهي أكثر حدة، حيث يموت الإنسان لعدم قدرته على الحصول على الغذاء الكافي لبقائه. وتشير التوقعات في كثير من الدراسات التطبيقية إلى أن تحرير التجارة العالمية في الغذاء، وتعاظم وضوح العلاقة السلبية بين حماية النظام البيئي (الايكولوجي) وزيادة الإنتاج، وانحدار مستوى الموارد، تؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى الدولي، مما سيفاقم من انتشار هاتين الظاهرتين.

ولكن بعض الدراسات الحديثة أوضحت أن مشكلتي سوء التغذية والجوع ليستا مشكلة سوء إنتاج فقط؛ ولكنها مشكلة القدرة على الشراء، وبعبارة أخرى فإن مشكلة الفقر كما أوضح سن (A. K. Sen) تحدث للأسباب الآتية:

- انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.
- انخفاض نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي والريفي.
- انخفاض فرص العمل في القطاع الريفي بشكل عام.
- الاختلاف الكبير بين مستوى الأجور الحقيقية بين الحضر والريف.
- انخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية في الريف، حيث تؤدي إلى زيادة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.
- مشكلات التلوث والاكتظاظ السكاني الحضري والاضطرابات الاجتماعية.

وعليه فإن انخفاض مستوى المعيشة في الريف ليس فقط بسبب عدم التناسب بين النمو الاقتصادي من ناحية ونمو عدد السكان من ناحية أخرى، ولكن هو بشكل رئيس بسبب نوع هذا النمو الاقتصادي وتكوينية وآليات توزيع الدخل بين فئات وشرائح المجتمع، التي تعمق انخفاض المعيشة للأكثرية الساحقة. وبعبارة أخرى فإن مستويات الأسعار النسبية تتغير مع النمو الاقتصادي في صالح سكان المدن وليس في صالح سكان الريف والبادية، مما يؤدي إلى انخفاض مستواهم المعيشي ومن ثم ظهور سوء التغذية والمجاعة، ويوضح الشكل (3–6) أثر الزيادة السكانية على المستوى الوطني.

الشكل (6–3) أثر الزيادة السكانية على المستوى الوطني

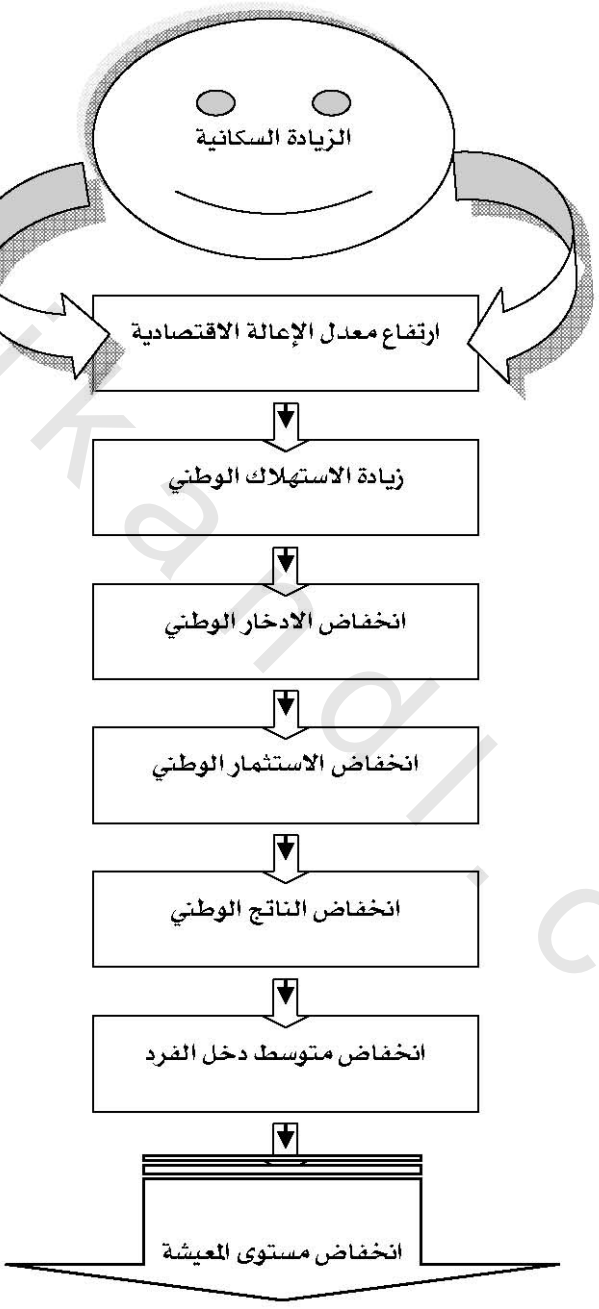

obeikandl.com

6–5 العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني:

أيرفع النمو السكاني من معدل النمو الاقتصادي أم يؤدي إلى انخفاضه؟ هل الإجابة على هذا السؤال تعتمد على مرحلة التنمية الاقتصادية التي يمر فيها البلد؟ أم إنها موحدة لمختلف مراحل التنمية؟

بشكل عام نعرف أن معدلات النمو السكاني انخفضت تاريخياً في مختلف القارات والبلدان مع تطور مستوى التنمية الاقتصادية، وأن اتجاهها إلى الانخفاض مستقبلاً. ولا شك في أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة الموارد البشرية التي تؤدي بدورها إلى زيادة القوى العاملة، التي تعد إضافة إلى القوى العاملة؛ وفي حالة وجود ناتج حدي إيجابي لهذه الزيادة في القوى العاملة $\frac{dY}{dL} \succ 0$ ، $MP_L \succ 0$ ، فإن هذه الزيادة في القوى العاملة ستؤدي إلى زيادة في الإنتاج الكلي، وبعبارة أخرى فإن زيادة السكان ستؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي.

ولكن هل هذا يعني أن زيادة النمو السكاني تعتبر أمراً مطلوباً لزيادة إجمالي الناتج المحلي؟ أو زيادة المستوى المعيشي للفرد؟ في الواقع إن وجود ناتج حدي موجب للزيادة في السكان (زيادة في القوى العاملة) لا يعد معياراً كافياً للتسليم بإيجابية آثار النمو السكاني. ولكن المعيار الأفضل هو بالإجابة على السؤال: هل النمو السكاني يؤدي إلى وضع معيشي أفضل للفرد العادي؟ وبعبارة أخرى أكثر دقة هل يؤدي النمو السكاني إلى زيادة متوسط دخل الفرد؟ فإذا كانت الإنتاجية الحدية MP_L للسكان الإضافيين أقل من متوسط الإنتاجية AP_P للسكان الحاليين، فإن هذا سيؤدي بالضرورة إلى انخفاض متوسط الإنتاجية AP_P للسكان؛ مما سيؤدي إلى انخفاض متوسط دخل الفرد العادي، ومن ثم إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي.

ومعروف أن متوسط دخل الفرد كمقياس لرفاهية ومستوى معيشة الفرد العادي دون النظر إلى عدالة توزيع الدخل بين هؤلاء الأفراد هو:

$$\text{متوسط الدخل الفردي} = \frac{\text{إجمالي الناتج المحلي}}{\text{عدد السكان}} = \frac{GDP}{P} = Y_d$$

ولكن إذا كان معدل نمو السكان g_P أعلى من معدل نمو إجمالي الناتج المحلي g_Y ، فإنه سيؤدي إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي Y_d ، وعليه فالشرط الضروري لضمان أن ازدياد النمو السكاني سيؤدي إلى النمو الاقتصادي هو أن معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي يجب أن يكون أكبر بكثير من معدل النمو في السكان $g_Y \succ g_P$. ولكن معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي سيعتمد على الإنتاجية الحدية للقوى العاملة الإضافية MP_L ، التي يجب أن تكون بدورها ذات إنتاجية حدية أعلى من متوسط الناتج للسكان الحاليين AP_P .

6–6 حجم الموارد البشرية:

أدى الانفجار السكاني على مستوى العالم في السنوات الثلاثين الماضية إلى اهتمام كبير من منظمات عالمية وإقليمية للقيام بجهود كبيرة من أجل دراسة أسباب ذلك وآثاره المختلفة على المجتمعات. من هنا تعد الإحصاءات السكانية ومستوى دقتها وتفصيلها من أهم البيانات التي تستخدم في التخطيط الكلي من قبل مختلف الجهات والقطاعات في أي بلد. فالتخطيط للتربية والتعليم والتدريب والصحة والمساكن والمياه والكهرباء والعمل والشؤون الاجتماعية وغيرها تعتمد بشكل رئيس على بيانات سكانية. من هنا كانت التعدادات السكانية والمسوحات السكانية المختلفة ومعدلات نموه والمجموعات العمرية وحصر المنشآت وحصر المساكن وبيانات التعليم وأعداد المشتغلين والعاطلين من أهم البيانات المطلوبة للتخطيط في أي بلد. ويعد النمو السكاني المعتدل ضرورياً لإنجاح التنمية في أي بلد. ويشار إلى العنصر البشري في الإنتاج على أنه رأس المال البشري أو الثروة البشرية L. حيث يتم التعبير عن مستوى الإنتاج Y في دالة الإنتاج الكلاسيكية على إنها مرتبطة بعناصر الإنتاج؛ حجم رأس المال K، وحجم قوة العمل L، ويضاف إليها أحياناً الموارد الطبيعية N، ومستوى التقنية T:

$$Y = f(K, L, N, T)$$

ولكن حجم القوى العاملة L ينمو مع نمو السكان وتنمية الموارد البشرية، وعليه فإن:

$$MP_L = \frac{\partial Y}{\partial L} = \text{الإنتاجية الحدية للعمل}$$

والموارد البشرية تعتمد على عدد السكان ونموه، وبشكل عام فإنه يمكن تقسيم سكان أي مجتمع إلى أربع فئات رئيسة موضحة في الشكل (6–4)، وهي:

1. السكان العاملون أو المشتغلون (Employed).
2. السكان الذين لا يعملون (أي المتعطلون) (Unemployed).
3. السكان داخل سن العمل وهم خارج قوة العمل (Out of the Labor Force).
4. السكان خارج سن العمل.

ويعرف السكان العاملون بأنهم أولئك الذين على رأس العمل، ويشمل ذلك من يعمل مقابل أجر أو من يعمل لحسابه الخاص. ويعرف السكان الذين لا يعملون بأنهم أولئك الذين ليس لديهم عمل ولكنهم يبحثون عنه بجدية، ويشترط أيضاً لتصنيفهم ضمن المتعطلين أو ضمن إحصاءات حساب معدل البطالة أن يكونوا أولئك الأفراد الذين في سن العمل ولديهم الرغبة في الحصول على العمل والاستطاعة على أدائه. ويشكل مجموع الذين يعملون والمتعطلون عن العمل ما يسمى بالقوى العاملة Labor Force في المجتمع L، أي إن مجموع القوى العاملة هو أولئك الذين على رأس العمل وأولئك المتعطلون عن العمل. ويعرف من هم في سن العمل وخارج قوة العمل بالسكان الذين هم في سن العمل ولا يبحثون عن عمل بجدية أو لا يبحثون عنه لاكتفائهم المالي أو لتقاعدهم المبكر أو لعدم قدرتهم على القيام به بسبب عجز أو إعاقة ذهنية أو بدنية. وتختلف المجتمعات في تحديدها لسن العمل، فعلى سبيل المثال تحدد وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية سن العمل بـ 12 سنة فأكثر، وهذا بلا شك تحديد غير صحيح حيث يؤدي بشكل أو بآخر إلى زيادة شكلية في أعداد القوى العاملة ومن ثم في نسبة البطالة. ويعرف السكان الذين هم في غير سن العمل بأولئك الذين هم أقل سناً من الحد الأدنى لسن العمل، ويعد هؤلاء بطبيعة الحال– خارج سوق العمل. غير أن معظم الدول تحدد سن العمل بـ 16 سنة، وهذه السن هي ما يتوافق مع أنظمة العمل الدولية، ويوضح شكل (6–4) تصنيف الموارد البشرية.

obeikandl.com

الشكل (6–4) تصنيف الموارد البشرية (السكان)

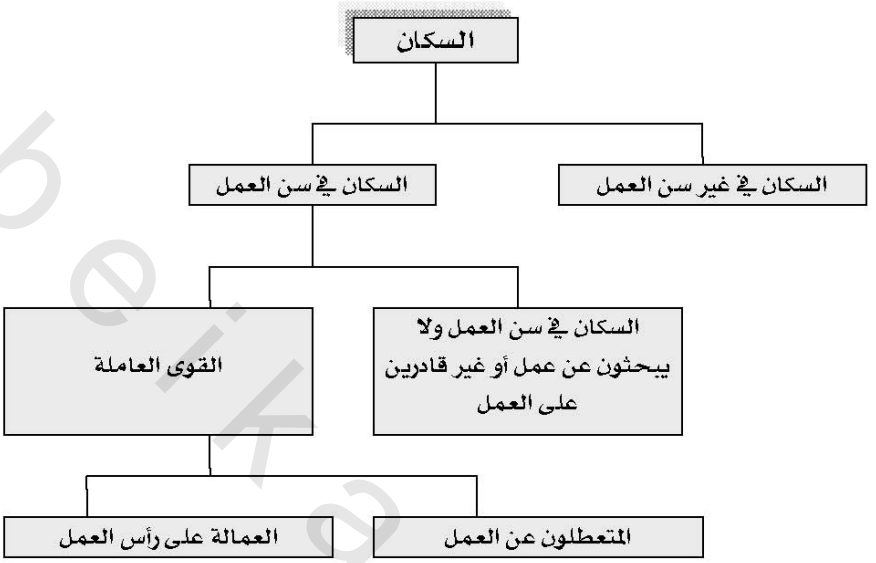

$$\text{معدل النمو الطبيعي للسكان} = \frac{\text{عدد المواليد} - \text{عدد الوفيات}}{\text{عدد السكان في منتصف العام}} \times 100$$

$$\text{معدل النمو للسكاني} = \frac{\text{الزيادة الطبيعية} + \text{صافي الهجرة}}{\text{عدد السكان في منتصف العام}} \times 100$$

$$\text{معدل الخام للمواليد} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال سنة}}{\text{عدد السكان في منتصف العام}} \times 100$$

$$\text{معدل الخام للخصوبة} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال سنة}}{\text{عدد الإناث في سن الإنجاب في منتصف العام}} \times 100$$

$$\text{معدل المواليد الخام} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال سنة}}{\text{عدد إجمالي السكان في منتصف العام}} \times 1000$$

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد المواليد} - \text{عدد الوفيات}}{\text{عدد السكان في منتصف العام}} \times 1000$$

obeikandl.com

6-7 المضاعف الزمني للسكان:

المضاعف الزمني للسكان (dt) Doubling Time هو عدد السنوات التي تؤدي إلى مضاعفة حجم السكان، حسب معدل نمو سكان معين.

$$\text{عدد السنوات المؤدية لتضاعف السكان (dt)} = \frac{70}{\text{معدل النمو السنوي \%}} = \frac{0.70}{\text{معدل النمو}}$$

وتعد هذه القاعدة المختصرة السابقة لمضاعفة أعداد السكان أسهل وسيلة مختصرة لحساب المضاعف الزمني للسكان. وينمو السكان عادة بمتوالية يعبر عنها بمتوالية هندسية Geometric Growth تشبه معادلة الربح المركب في القيمة المستقبلية المعروفة في التمويل وسبق استعراضها في الفصول السابقة (Pollard etal,1983).

$$P_t = P_o(1+g)^t$$

كما يمكن التعبير عن نمو السكان المتواصل بمتوالية آسية Exponential Growth

$$P_t = P_1 e^{gt}$$

حيث؛ تشير g إلى معدل النمو السكاني، بينما t تشير إلى المدة الزمنية، فإذا كانت:

$$2 = e^{0.693}$$

فإن:

$$0.693 = gt$$

وبالتالي فإن المضاعف الزمني للسكان (dt) ، يكون:

$$d.t = \frac{0.693}{g} = \frac{0.70}{g \times 100} =$$

obeikandl.com

وهـو مـا يثبـت أن المعادلـة التقريبيـة السـابقة للمـضاعف الـزمني للـسكان صحيحة، ويوضح الشكل رقم (6–5) دالة النمو السكاني.

الشكل (6–5) دالة النمو السكاني

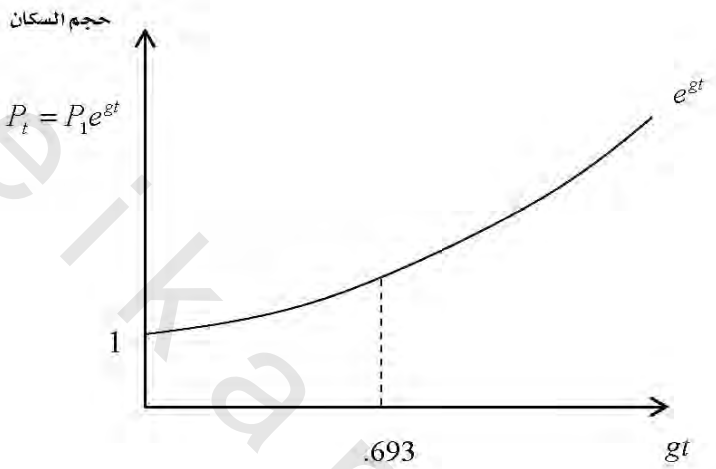

مثال (1)

إذا كان معدل النمو السكاني لدولة ما هو 3.5٪، فما هو عدد السنوات الذي يتضاعف فيه عدد السكان؟

الحل:

سنوات المضاعف الزمني للسكان $(dt) = \frac{0.70}{0.035} =$ 20 سنة

مثال (2)

إذا كان معدل النمو الطبيعي لسكان المملكة العربية السعودية هو 3.2٪ فما هو عدد السنوات المؤدية إلى تضاعف عدد السكان؟

الحل:

سنوات المضاعف الزمني $(dt) = \frac{70}{3.2} = \frac{0.70}{0.032} = 21.875 =$ 22 سنة تقريباً

obeikandl.com

مثال(3)

إذا تقرر من قبل وزير الاقتصاد والتخطيط في خطة التنمية هدف زيادة متوسط دخل الفرد من 2000 ريال إلى 6000 ريال في نهاية مدة الخطة. أوجد عدد السنوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف إذا كان معدل النمو السنوي للدخل هو 10٪.

$$\because n = \frac{\log FV - \log P}{\log(1+r)}$$

$$n = \frac{\log(6000) - \log(2000)}{\log(1+0.1)}$$

$$\therefore n = \frac{0.477121254}{0.041392685}$$

$$\therefore n = 11.52672832$$

المدة الزمنية اللازمة لتحقيق الهدف السابق هي 11.6 سنة.

أما إذا كانت معدلات النمو متصلة Continuous، أي يمكن حدوثها في أي مدة زمنية، فإن القانون المستخدم لإيجاد القيمة المستقبلية يكون كما يأتي:

$$P_n = P_0 e^{r \cdot n}$$

حيث؛ P يشير إلى القيمة الحالية (القيمة المخصومة)، بينما P_n تشير إلى القيمة المستقبلية، بينما n تشير إلى المدة الزمنية، و r تشير إلى معدل النمو.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام معدلات النمو المتصلة تعطي مدة زمنية أفضل بقليل.

مثال (4)

إذا كان عدد السكان لبلد ما في عام 1980م هو 1000 نسمة، وفي عام 1985م وصل عدد السكان إلى 10000 نسمة. أوجد معدل النمو السكاني خلال تلك المدة.

obeikandi.com

الحل:

$$\because P_n = P_0 e^{r \cdot n}$$

$$10000 = 1000 \times e^{5 \cdot n}$$

وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة:

$$\ln\left(\frac{10000}{1000}\right) = 5r \ln e$$

$$2.303 = 5r$$

$$\therefore r = \frac{2.303}{5}$$

$$\therefore r = 0.461$$

وهذا يعني أن معدل الزيادة السكانية 4.6٪ سنوياً.

مثال(5)

إذا كان عدد سكان بلد ما في عام 1970م هو 1.5 مليون نسمة، أوجد عدد السكان المتوقع لهذا البلد في عام 1980م، إذا كان معدل النمو السكاني 20٪.

الحل:

$$P_n = P_0 e^{rn}$$

$$P_n = 1.5e^{0.2 \times 10}$$

$$P_n = 1.5e^2$$

$$\ln P_n = \ln 1.5 + 2$$

obeikandl.com

$$\ln P_n = 0.405 + 2 = 2.405$$

$$\therefore P_n = e^{2.405}$$

$$\therefore P_n = 11.078$$

الحل باستخدام الآلة:

$P_n =$	1.5	*SHIFT*	ln	2	=	11.0835	

وهذا يعني أن عدد السكان لهذا البلد بعد 10 سنوات هو 11.078 مليون نسمة عندما يكون معدل النمو السكاني السنوي 20٪.

مثال (6)

إذا كان متوسط استهلاك الفرد من الماء في السعودية لعام 2004م 650 لتر يومياً (650 لتر = 1 متر مكعب)، فكم سيكون استهلاك مدينة الرياض من الماء عام 2004م بالمتر المكعب، إذا كان عدد السكان 4.5 مليون نسمة، وعام 2020م إذا كان معدل النمو السكاني لمدينة الرياض 8٪، مبيناً بالرسم البياني العلاقة بين النمو السكاني وكمية المياه المستهلكة، وموضحاً آثار النمو السكاني على استهلاك المياه؟

الحل:

استهلاك مدينة الرياض من المياه P_{2004} عام 2004:

$$\because P_t = P_{t-1}e^{r \cdot n}$$

$$\because P_{2004} = 4.5e^{(.08\times 0)} = 4.5$$

وبذلك يكون الاستهلاك اليومي لمدينة الرياض هو 4.5 مليون متر مكعب يومياً.

الاستهلاك السنوي لمدينة الرياض = $4.5 \times 365 = 1642.5$ مليون متر مكعب سنوياً.

obeikandl.com

استهلاك مدينة الرياض من المياه P_{2020} عام 2020:

$$\because P_{2020} = 4.5e^{(.08\times16)} = 16.185$$

وبذلك يكون استهلاك المياه لمدينة الرياض عام 2020م هو 16.185 مليون متر مكعب يومياً.

بينما الاستهلاك السنوي = $16.185 \times 365 = 5907.5$ مليون متر مكعب سنوياً، ويوضح الشكل (6–67) العلاقة بين عدد السكان وكمية المياه المستهلكة.

الشكل (6–6) العلاقة بين عدد السكان وكمية المياه المستهلكة

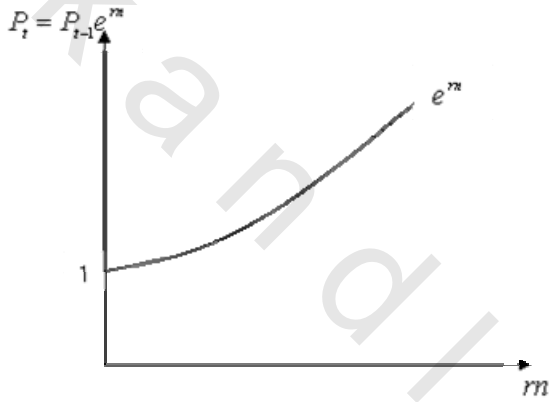

يتضح من الشكل (6–6) العلاقة الطردية بين عدد السكان والكمية المستهلكة من المياه؛ فكلما زاد عدد السكان زادت الكمية المستهلكة من المياه عبر الزمن. ويتضح أنه كلما زاد عدد السكان مع ثبات الموارد المائية الحالية، قلّ نصيب الفرد من كمية المياه عبر الزمن مما يؤثر على مستوى رفاهية الفرد العادي حيث نجد أن:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من المياه} = \frac{\text{كمية الموارد المائية المقدرة}}{\text{عدد السكان}}$$

obeikandl.com

ومن ثم فإن لم يكن معدل نمو الموارد المائية عبر الزمن متساوياً مع معدل نمو السكان عبر الزمن، فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض متوسط نصيب الفرد من المياه مما يؤثر على رفاهيته.

مثال (7)

إذا كان عدد سكان الأرض في عام 1700م حوالي 700 مليون نسمة، وأصبح عددهم في عام 2000م 6 مليار نسمة، فما هو متوسط معدل نمو سكان الأرض في تلك المدة؟ وما هي سنوات المضاعف السنوي في هذه الحالة؟ وكم سيكون عدد سكان الأرض في عام 2050م إذا استمر معدل النمو السابق؟

الحل:

معدل نمو سكان الأرض من عام 1700 إلى 2000:

$$\because P_t = P_{t-1} e^{r \cdot n}$$

$$60 = 7e^{300r}$$

$$60 = 7 \ln 300r$$

بضرب الطرفين في ln ومن خصائص الدوال الآسية نحصل على:

$$\ln 60 = \ln 7 + 300r$$

$$300r = \ln 60 - \ln 7$$

$$\therefore r = \frac{\ln 60 - \ln 7}{300}$$

$$\therefore r = \frac{2.14844}{300}$$

وعليه يكون معدل النمو خلال المدة من 1700م إلى 2000م:

$$\boxed{\therefore r = 0.00716}$$

بينما المضاعف الزمني للسكان لتلك المدة:

obeikandi.com

$$dt = \frac{0.7}{0.00716}$$

وهذا يعني أن عدد السنوات التي تضاعف فيها السكان:

$$\boxed{\therefore dt \approx 98}$$

بينما عدد سكان الأرض عام 2050م سيكون:

$$\because P_{2050} = 7e^{(0.00716\times 350)}$$

وبالتالي فإن عدد سكان الأرض عام 2050م سيصبح 85.8 مليار نسمة حيث:

$$\boxed{\therefore P_{2050} = 85.8}$$

6-8 المؤشرات المهمة للموارد البشرية:

يوجد العديد من المؤشرات المختلفة التي تقيس مستوى المشاركة أو التعطل أو التشغيل أو الدخل أو النمو في الدخل أو ما إلى ذلك توضح مستوى تنمية الموارد البشرية. ويمكن استخدام ثلاثة مؤشرات رئيسة تختزل الكثير من المعلومات عن تنمية الموارد البشرية كما يأتي:

1) معدل العمالة إلى السكان؛ حيث تسمى نسبة العمالة على رأس العمل إلى عدد السكان بمعدل العمالة The employment rate أو معدل المشاركة في قوة العمل، ويقيس هذا المعدل نسبة السكان الذين يعملون وهم في سن العمل. وتحديداً يمكن حساب معدل العمالة إلى السكان The Employment Population Ratio بالطريقة الآتية:

2) نسبة العمالة إلى السكان = $\frac{\text{العمالة على رأس العمل}}{\text{السكان في سن العمل}} \times 100$

نسبة العمالة إلى السكان = $\frac{E}{P} \times 100$

وعلى الرغم من أن مقياس العمالة إلى السكان يعد مقياساً موضوعياً لقياس حجم الاقتصاد الكلي في المجتمع، إلا أنه يعاني من قصور. وهذا القصور يتمثل في

أنه يتعامل مع المتعطلين (البطالة) وكأنهم أشخاص خارج القوى العاملة. إن ارتفاع أو انخفاض نسبة العمالة إلى السكان في مجتمع معين لا يعكس حجم أو معدل البطالة الحقيقية فيه. وتجدر الإشارة إلى أن هناك مؤشرات أخرى لقياس معدلات المشاركة في قوة العمل يمكن الاطلاع عليها في أدبيات القوى العاملة.

3) معدل البطالة Unemployment Rate = $\frac{\text{عدد العاطلين NU}}{\text{عدد قوة العملLF}} \times 100$

4) متوسط دخل الفرد Average Personal Income = $\frac{\text{إجمالي الناتج المحلي GDP}}{\text{عدد السكان P}}$

5) متوسط نمو الدخل الفردي Average Personal Income Growth

$$= \frac{\text{معدل النمو الاقتصادي } g_Y}{\text{معدل نمو السكان } g_p}$$

6-9 سكان المملكة العربية السعودية:

تشير بعض المصادر إلى أن عدد سكان وسط الجزيرة العربية (الرقعة التي تغطيها المملكة في الوقت الحاضر تقريباً) كان يُقدر بمليون نسمة زمن المسيح عليه السلام في السنة الأولى الميلادية، ثم ازدادت الأعداد بشكل كبير في زمن الرسول عليه الصلاة والسلام ليتعدى المليوني نسمة، ولكن ما لبث أن تناقص حجم السكان بعد ذلك نتيجة الهجرات المتتالية بسبب التوسعات والفتوحات الإسلامية المختلفة[1].

وقد تعرض عدد السكان فيما بعد ذلك إلى التأرجح تبعاً للظروف التي تمر بها الجزيرة العربية. فعلى سبيل المثال، تشير بعض المصادر إلى تعرض البلاد ما بين

1 الخريف، رشود محمد. التوزيع الجغرافي لسكان المملكة العربية السعودية ومعدلات نموهم خلال المدة (1394–1413هـ). رسائل جغرافية، الجمعية الجغرافية الكويتية، رقم 211، 16

(1047– 1290هـ) إلى سنوات من الجفاف يصل عددها إلى 35 سنة خلال حقبة لا تتجاوز 243 سنة. كما تشير المصادر– أيضاً– إلى انتشار بعض الأمراض والأوبئة والمجاعات من وقت لآخر مثل موجة البرد الشديد في عام 1749م، ووصول وباء الدمغة الذي عرف بحمى الواحات خلال المدة (1761–1762م)[1].

يوضح الجدول (6–1) التغير الهيكلي في تركيبة السكان في المملكة العربية السعودية، ومن الجدير بالذكر أن هذا النمط من التغير هو النمط الموجود عالمياً نفسه، ربما فيما عدا نمو السكان الإجمالي. فنسبة سكان الريف عادة ما تنخفض عالمياً، بينما تزيد نسبة سكان المناطق الحضارية، ومن المتوقع أن تصل نسبة السكان الحضر عام 2015م عالمياً إلى 53٪ من السكان، كما يتوقع أن تنخفض كل المؤشرات الأخرى. وبشكل عام فيتوقع زيادة سكان المناطق الحضرية من 47٪ من السكان عام 2002 إلى 53٪ من السكان عام 2015م. كما أن المدن والمناطق الحضرية ستنمو بمعدل يساوي ضعف معدل النمو السكاني للبلد.

الجدول (6–1) سكان المملكة العربية السعودية

البيان	تعداد 1394هـ	تعداد 1413هـ
إجمالي السكان بالمليون	7.1	16.9
نسبة سكان الريف	٪61	٪23
نسبة سكان الحضر	٪39	٪77
معدل المواليد الخام (بالألف)	49	33
معدل الوفيات الخام (بالألف)	20	5
معدل الزيادة الطبيعية (بالألف)	29	28
معدل الوفيات الرضع (بالألف)	152	25

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، تعداد 1394هـ، تعداد 1413هـ.

6–9–1 التركيب النوعي لسكان المملكة:

يبلغ إجمالي عدد سكان المملكة العربية السعودية حسب آخر تعداد قامت به مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة الاقتصاد والتخطيط لعام 1425هـ (2004م) حوالي 22.7 مليون نسمة، بينما كان عددهم في التعداد العام للسكان الذي أجري في عام

1 الرويثي، محمد. سكان المملكة العربية السعودية. دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، 1400هـ

1413هـ (1992م) 16.9 مليون نسمة، أي إن عدد السكان تغير بزيادة مقدارها 5.72 مليون نسمة بنسبة 33.8٪، وبمقارنة ذلك بالتعداد العام للسكان الذي أجري عام 1394هـ (1974م) كان إجمالي عدد السكان حينئذ حوالي 7 مليون نسمة، أي بزيادة عنه تجاوزت الضعفين بنسبة زيادة بلغت 223.5٪. ويوضح الجدول (6–2) تغير توزيع السكان في المملكة من واقع نتائج تعداد 1425هـ (2004م) مقارنة بنتائج تعداد 1413هـ (1992م)، ونتائج تعداد 1394هـ (1974م) حسب النوع والجنسية.

الجدول (6–2) توزيع السكان في المملكة حسب نتائج تعداد 1425هـ (2004م)، وتعداد 1413هـ (1992م)، وتعداد 1394هـ (1974م) حسب النوع والجنسية

سنة التعداد / النوع والجنسية	تعداد 1394هـ (1974م)			تعداد 1413هـ (1992م)			تعداد 1425هـ (2004م)		
	سعودي	غير سعودي	المجموع	سعودي	غير سعودي	المجموع	سعودي	غير سعودي	المجموع
الذكور	3.2	0.5	3.7	6.2	3.2	9.5	8.3	4.3	12.6
الإناث	3	0.3	3.3	6.1	1.4	7.4	8.2	1.8	10.1
الإجمالي	6.2	0.8	7	12.3	4.6	16.9	16.5	6.1	22.7

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي الحادي والأربعون، 1426هـ (2005م).

ووفقاً لنتائج تعداد 1425هـ (2004م) شكل السكان السعوديون حوالي 16.53 مليون نسمة أي بنسبة 72.9٪ من إجمالي السكان، مقارنة بحوالي 12.3 مليون نسمة في عام 1413هـ (1992م)، بزيادة بلغ مقدارها 4.2 مليون نسمة، ونسبتها 34,3٪، ومقارنة بحوالي 6.2 مليون نسمة في عام 1394هـ (1974م) بزيادة عنه تجاوزت 10.3 مليون نسمة، وبنسبة زيادة بلغت حوالي 166.13٪.

ومن جهة أخرى شكّل عدد السكان غير السعودين من جنسيات مختلفة حوالي 6.1 مليون نسمة بنسبة 27.1٪ من جملة عدد السكان، مقارنة بحوالي 4.6 مليون نسمة في تعداد عام 1413هـ (1992م) بزيادة قدرها 1.5 مليون نسمة ونسبتها 32.6٪، ومقارنة بحوالي 800 ألف نسمة في تعداد عام 1394هـ (1974م)، حيث زاد السكان غير السعوديين بحوالي ثمانية مرات عما كانوا عليه عام 1394هـ (1974م)، إذ بلغ مقدار الزيادة حوالي 5.3 مليون نسمة، بنسبة زيادة حوالي 662.5٪.

كما تشير نتائج إحصاءات تعداد 1425هـ (2004م)؛ إلى أن سكان المملكة يزيد عدد الذكور فيهم على عدد الإناث، حيث بلغت نسبة الذكور فيه حوالي 55.5٪ من إجمالي السكان بالمملكة (12.6 مليون ذكر)، بينما بلغت نسبة الإناث النسبة الباقية حيث بلغ عدد الإناث حوالي 10.5 مليون أنثى، ويعود ذلك لكثرة أعداد القوى العاملة غير السعودية من الذكور. إلا أن سكان المملكة السعوديين يكادون يكونون متعادلين حسب النوع حيث إن نتائج تعداد 1425هـ (2004م) تشير إلى أن ما نسبته50.1٪ من جملة السكان ذكور، بينما نسبة 49.9٪ من جملة السكان إناث، مقارنة بتعداد عام 1413هـ (1992م) فقد بلغت نسبة الذكور حوالي 50.5٪ من جملة السكان، في حين بلغت نسبة الإناث 49.5٪ من جملة السكان، وقد بلغت نسبة الذكور في تعداد عام 1394هـ (1974م) حوالي 51.4٪ من جملة السكان، والإناث حوالي 48.6٪ من جملة السكان.

6-9-2 التركيب الجغرافي لسكان المملكة:

لا يتوزع السكان بالتساوي على مناطق المملكة العربية السعودية الإدارية (الثلاثة عشر منطقة إدارية)، بل تختلف المناطق في نصيبها من إجمالي السكان اختلافاً كبيراً، حيث أظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 1425هـ (2004م)، أن منطقة الرياض ومنطقة مكة المكرمة والمنطقة الشرقية، استأثرت بما نسبته 64.5 ٪ من إجمالي السكان في المملكة أي بنحو 14.6 مليون نسمة. منها 25.6 ٪ لمنطقة مكة المكرمة (تضم مكة المكرمة، وجدة، والطائف) التي احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد السكان القاطنين بها والبالغ عددهم 5.8 مليون نسمة، حيث شكل السكان غير السعوديين حوالي 38.1٪ من إجمالي سكان المنطقة، أي حوالي 2.2 مليون نسمة. وحلت منطقة الرياض في المرتبة الثانية بنحو24.1 ٪ من إجمالي سكان المنطقة حيث شكل السكان السعوديون منهم 3.7 مليون نسمة أو ما نسبته 68.3٪ من إجمالي سكان المنطقة، وشكل السكان غير السعوديين حوالي 1.7 مليون نسمة أو ما نسبته 31.7٪ من إجمالي سكان المنطقة. بينما المنطقة الشرقية (تضم الدمام، والظهران، والخبر) تأتي في المرتبة الثالثة حيث تستحوذ على 14.8 ٪ من إجمالي السكان، إذا بلغ عدد سكانها حوالي 3.4 مليون نسمة بنسبة

14.8٪ من إجمالي سكان المملكة، وقد بلغت نسبة السكان السعوديين في المنطقة الشرقية حوالي 76.1٪ أي حوالي 2.6 مليون نسمة، بينما بلغت نسبة السكان غير السعوديين حوالي 23.9٪ من سكان المنطقة، في حين بلغت ما نسبته 7.4٪ لمنطقة عسير وهي التي تمثل المرتبة الرابعة، ثم 6.7٪ لمنطقة المدينة المنورة، 5.2٪ لمنطقة جازان، 4.5٪ لمنطقة القصيم، 3.1٪ لمنطقة تبوك، 2.3 ٪ لمنطقة حائل، 1.8٪ لمنطقة نجران، 1.7٪ لمنطقة الباحة، 1.6 ٪ لمنطقة الجوف، وأخيراً 1.2٪ لمنطقة الحدود الشمالية، ويوضح الجدول (6–3) توزيع السكان في المناطق الإدارية بالمملكة حسب النوع والجنسية (سعوديون، وغير سعوديين) من واقع نتائج التعداد العام للسكان لعام 1425هـ (2004م).

وفيما يتعلق بتوزيع السكان السعوديين في المناطق الإدارية، فقد شكلت مناطق الإدارية الثلاث الأكثر سكاناً ما نسبته 59.7٪ من إجمالي السكان السعوديين في المملكة، حيث شكلت منطقة الرياض ما نسبته 22.5٪ من إجمالي السكان السعوديين في المملكة. ومنطقة مكة المكرمة ما نسبته 21.7٪ من إجمالي السكان السعوديين في المملكة، وما نسبته 15.5٪ من إجمالي السكان السعوديين في المملكة للمنطقة الشرقية. تلي هذه المناطق منطقة عسير التي بلغت نسبتها 8.7٪ من إجمالي السكان السعوديين في المملكة، ثم منطقة المدينة المنورة، بما نسبته 6.9٪ من إجمالي السكان السعوديين في المملكة، أما بقية المناطق فقد تراوحت نسب السكان السعوديين فيها بين 6.0٪ من إجمالي السكان السعوديين لمنطقة جازان ونسبة 1.5٪ من إجمالي السكان السعوديين في المملكة لمنطقة الحدود الشمالية.

وبخصوص السكان غير السعوديين، فقد استأثرت مناطق مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية والمدينة المنورة بما نسبته 83.2٪ من إجمالي السكان غير السعوديين، حيث بلغت نسبتهم في منطقة مكة المكرمة 36.0٪ وفي منطقة الرياض 28.1٪ وفي المنطقة الشرقية 13.1٪ وفي منطقة المدينة المنورة 6.0٪، أما أقل مناطق المملكة من حيث عدد السكان غير السعوديين فهي منطقة الحدود الشمالية التي بلغت نسبتهم 0.7٪ من إجمالي السكان غير السعوديين في المملكة.

الجدول (6–3)

توزيع السكان في المناطق الإدارية بالمملكة حسب النوع والجنسية (سعوديون، وغير سعوديين) من واقع نتائج التعداد العام للسكان لعام 1425هـ (2004م)

المناطق	سعوديون			غير سعوديون			المجموع		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الرياض	1,902,087	1,824,436	3,726,523	1,220,550	508,290	1,728,840	3,122,637	2,332,726	5,455,363
مكة المكرمة	1,792,752	1,793,813	3,586,565	1,425,273	786,133	2,211,406	3,218,025	2,579,946	5,797,971
المدينة المنورة	565,786	578,403	1,144,189	245,948	121,939	367,887	811,734	700,342	1,512,076
القصيم	407,421	410,071	817,492	157,578	41,686	199,264	564,999	451,757	1,016,756
المنطقة الشرقية	1,308,845	1,246,621	2,555,466	602,598	202,093	804,691	1,911,443	1,448,714	3,360,157
عسير	698,114	736,645	1,434,759	198,285	55,324	253,609	896,399	791,969	1,688,368
تبوك	306,115	288,476	594,591	73,852	23,074	96,926	379,967	311,550	691,517
حائل	219,711	231,936	451,647	58,369	17,017	75,386	278,080	248,953	527,033
الحدود الشمالية	119,511	119,820	239,331	30,111	9,844	39,955	149,622	129,664	279,286
جازان	484,512	509,163	993,675	128,521	63,943	192,464	613,033	573,106	1,186,139
نجران	173,356	175,333	348,689	51,591	19,177	70,768	224,947	194,510	419,457
الباحة	153,107	175,136	328,243	38,107	11,389	49,496	191,214	186,525	377,739
الجوف	154,345	153,787	308,132	40,815	12,729	53,544	195,160	166,516	361,676
المجموع	8,285,662	8,243,640	16,529,302	4,271,598	1,872,638	6,144,236	12,557,260	10,116,278	22,673,538

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2004م

obeikandl.com

6–9–3 التركيب العمري والهرم السكاني لسكان المملكة:

يتميز المجتمع السعودي بفتوّته بوصفه أحد المجتمعات النامية، فنسبة صغار السن تصل إلى نحو 42٪ من إجمالي السكان حسب بيانات تعداد 1413هـ (1992م)، وهذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمثيلاتها في بعض الدول النامية، إذ تقدر نسبة صغار السن على مستوى العالم في سنة التعداد نحو 33٪ من إجمالي سكانه، وترتفع هذه النسبة إلى 36٪ في الدول النامية بشكل عام. وفي المقابل تنخفض نسبة كبار السن الذين تصل أعمارهم إلى أو أكبر فيها 65 سنة إلى 2.6٪ فقط من إجمالي سكان المملكة، وتعتبر منخفضة على المستوى العالمي الذي تصل فيه هذه النسبة إلى 6٪ من إجمالي سكانه، كما تصل هذه النسبة على مستوى الدول النامية إلى حوالي 4٪، وفي هذا دلالة واضحة على فتوة المجتمع السعودي الناتجة بالدرجة الأولى عن ارتفاع مستوى الخصوبة إذ تقدر نسبة الخصوبة الكلية بالمملكة العربية السعودية بنحو 6.4٪ في عام 1998م[1]. ويوضح الجدول (6–4) عدد السكان السعوديين حسب العمر والنوع في عام 1421هـ (2000م).

الجدول (6–4) عدد السكان السعوديين حسب العمر والنوع في عام 1421هـ (2000م)

الفئات العمرية	ذكور	إناث	إجمالي
أقل من سنة	248219	231418	479637
4–1	1050556	1015756	2066312
9–5	1254647	1200347	2454994
14–10	1040984	1010497	2051481
19–15	876047	865785	1741832
24–20	663493	729856	1393349
29–25	530569	597698	1128267
34–30	451681	476359	928040
39–35	378656	391184	769840
44–40	312060	318590	630650
49–45	238102	244900	483002
54–50	179181	187801	366982
59–55	139234	151546	290780
64–60	103332	121641	224973
69–65	112429	79482	191911

1 الخريف، رشود محمد. السكان "المفاهيم والأساليب والتطبيقات"، 2003م.

Openkanar.com

الفئات العمرية	ذكور	إناث	إجمالي
74–70	91227	73704	164931
79–75	54762	36780	91542
84–80	36747	27105	63852
85 فأكثر	38124	28306	66430
الجملة	7800050	7788755	15588805

المصدر: الخريف، رشود محمد. السكان "المفاهيم والأساليب والتطبيقات"، 2003م.

تشير إحصاءات الجدول (6–4) إلى أن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 14 سنة بلغت نحو 45.24٪ من إجمالي السكان، بينما بلغت نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 سنة إلى 64 سنة نحو 51.05٪ من إجمالي السكان، بينما بلغت نسبة الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة حوالي 3.71٪ من إجمالي السكان، ويوضح الشكلان (6–7)، (6–8) الهرم العمري لسكان المملكة العربية السعودية لعام 1421هـ.

الشكل (6–7) الهرم العمري لسكان المملكة العربية السعودية لعام 1421هـ

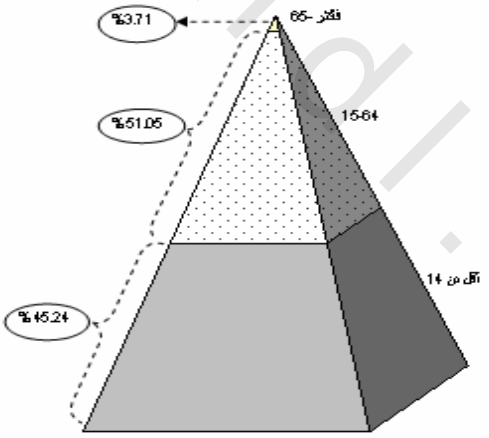

obeikandl.com

الشكل (6–8)

الهرم العمري لسكان المملكة العربية السعودية حسب الجنس والفئات العمرية لعام 1421هـ

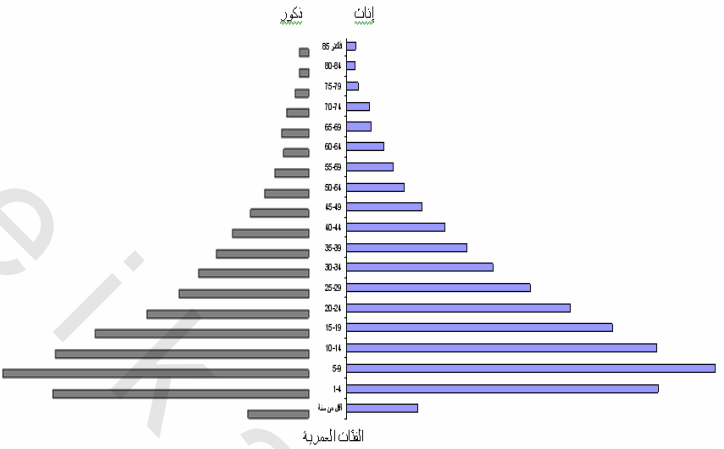

6–9–4 النمو السكاني في المملكة:

دخلت المملكة العربية السعودية منذ أوائل القرن العشرين طفرة تنموية عمرانية واقتصادية شاملة أعقبها طفرة ديموجرافية، وهذا الوضع يسير مع الاتجاه العالمي الذي مرت به معظم الدول، ولو اختلفت في التوقيت وفي سرعة الانتشار من دولة لأخرى؛ فبعضها بدأها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كالدول الأوربية، وتأخر بعضها إلى القرن العشرين كالسعودية ومثيلاتها من دول الخليج العربي.

والنمو السكاني السريع الذي تشهده المملكة وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين يعد مؤشراً حقيقياً على التطبيق المحلي لاتجاهات التطور العمراني والاقتصادي. والتباين في معدل النمو السكاني والعمراني في أنحاء المملكة ولاسيما المدن يعكس الاختلافات في مراحل الطفرة العمرانية والديمجرافية التي وصل إليها كل جزء من مناطق المملكة. وبشكل عام نجد أن التركيبة السكانية للمملكة تتسم بمعدل نمو سكاني مرتفع مقارنة بمعدلات نمو سكان المنطقة العربية حيث وصل معدل النمو السكاني الحالي في المملكة خلال المدة من 1992م إلى 2004 حوالي 2.43٪ سنوياً، وهو معدل نمو متوسط مقارنة بمعدل نمو سكان الكويت ذات معدل النمو السكاني الأقل في المنطقة العربية (0.7٪) وبأعلى معدل

للنمو السكاني في المنطقة متمثلاً في الإمارات العربية المتحدة (5.84٪). ويزيد معدل النمو السكاني للمملكة عن المتوسط السائد في العالم وهو 2.237٪ ، ويشير معدل النمو السكاني المرتفع بالمملكة إلى زيادة معدلات الخصوبة وزيادة معدلات المواليد ، وانخفاض معدلات الوفاة نتيجة التحسن في مجال الرعاية الصحية[1]. ويوضح الجدول (6–5) معدلات النمو السكاني السنوية خلال المدة 1992م إلى 2004م حسب النوع والجنسية.

الجدول (6–5) معدلات النمو السنوية خلال المدة 1992م إلى 2004م حسب النوع والجنسية

معدلات النمو	ذكور	إناث	المجموع
إجمالي السكان	٪2.343	٪2.529	٪2.425
سعوديون	٪2.395	٪2.517	٪2.456
غير السعوديين	٪2.241	٪2.579	٪2.343

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2004م.

يوضح الجدول (6–5) أن معدل النمو الإجمالي لسكان المملكة هو 2.452٪ سنوياً بمتوسط معدل نمو 2.343٪ للذكور ، و 2.529٪ للإناث، حيث بلغ معدل نمو السكان السعوديين حوالي 2.465٪ سنوياً ، وهو معدل متقارب مع معدل النمو الإجمالي وبمتوسطات نمو متقاربة بين الإناث والذكور. بينما بلغ معدل نمو السكان غير السعوديين حوالي 2.343٪ وهو يقل عن المعدلين السابقين.

6–9–5 التركيب العمالي لسكان المملكة :

تشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة العمل إلى بلوغ إجمالي عدد العاملين في المملكة العربية السعودية حوالي 6.145.564 عامل في نهاية عام 2005م، يستحوذ القطاع الخاص على نحو 5.362.288 عامل بنسبة 87.255٪ من إجمالي العمالة في المملكة ، بينما بلغ عدد العاملين في القطاع الحكومي حوالي 783.276 عامل بنسبة 12.745٪ من إجمالي العمالة في المملكة ، ويوضح الجدول (2–6) توزيع العمالة في المملكة العربية السعودية حسب التركيب النوعي والجنسي والهيكلي للعام 1426هـ (2005م).

1 الهيئة العامة للاستثمار في المملكة SAGIA، 1428هـ

الجدول (6–6)

توزيع العمالة في المملكة العربية السعودية حسب الجنسية والنوع والقطاع لعام 1426هـ

بيان		القطاع الحكومي	القطاع الخاص	الإجمالي
سعوديون	ذكور	472.727	591.280	1.064.007
	إناث	240.108	32.185	272.293
	مجموع	712.835	623.465	1.336.300
غير سعوديين	ذكور	41.436	4.658.744	4.700.180
	إناث	29.005	80.079	109.084
	مجموع	70.441	4.738.823	4.809.264
الإجمالي	ذكور	514.163	5.250.024	5.764.187
	إناث	269.113	112.264	381.377
	مجموع	783.276	5.362.288	6.145.564

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير الثاني والأربعون، 2006م.

توضح بيانات الجدول (6–5) أن القوى العاملة السعودية تشكل نحو 91٪ من القوى العاملة في القطاع الحكومي؛ بينما تمثل القوى العاملة غير السعودية نحو 9٪ من العاملين في هذا القطاع؛ وعلى النقيض من ذلك تستحوذ القوى العاملة غير السعودية على نحو 88.37٪ من حجم القوى العاملة في القطاع الخاص، ولا تزيد نسبة استحواذ القوى العاملة السعودية إلا على نحو 11.63٪ فقط من حجم هذه العمالة، ويوضح الشكل (6–9) توزيع القوى العاملة في المملكة العربية السعودية حسب التركيب النوعي والجنسي والهيكلي للعام 1426هـ (2005م).

الشكل (6–9)

توزيع العمالة في المملكة العربية السعودية حسب النوع والجنس والقطاع لعام 1426هـ (2005م)

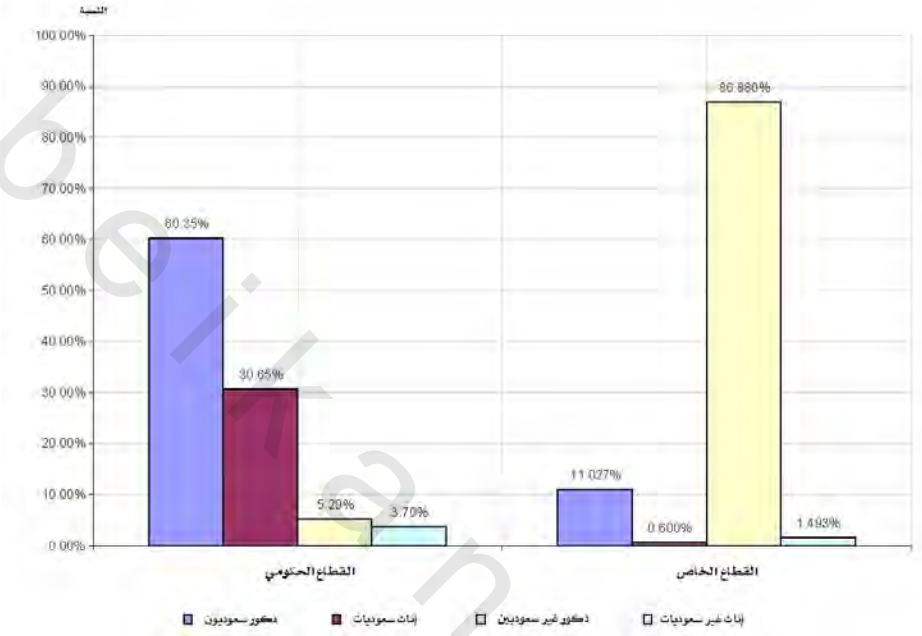

وتشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الخدمة المدنية إلى أن العاملين في القطاع الحكومي (سعوديين، وغير سعوديين) بنهاية عام 2005م ارتفعوا بنسبة 2.6٪ عن عام 2004م، وقد ارتفع عدد العاملين السعوديين في القطاع الحكومي نحو2.6٪ عما كانوا عليه في عام 2004م، بينما بلغ عدد القوى العاملة غير السعودية في القطاع الحكومي وبعد أن كانت في نهاية عام 2004م قد انخفضت بنسبة 0.97٪ عما كانت عليه في عام 2003م إلا أنها عاودت الارتفاع في نهاية 2005م بنحو2.4٪ عما كانت عليه عام 2004م. وبينما ارتفع عدد العاملين السعوديين في القطاع الحكومي الذكور بنهاية عام 2005م بنحو 2٪ عما كان عليه في عام 2004م، إلا أن ارتفاع عدد الإناث العاملات في القطاع الحكومي كان أكبر من الارتفاع في عدد الذكور حيث زادت نسبة الإناث في نهاية عام 2005م بنحو 3.9٪ عما كانت عليه في عام 2004م؛ وهذا نابع من حرص الدولة على زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي.

أما بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص ومع زيادة نشاط القطاع الخاص في قطاعات الإنتاج والاستثمار، تزايدت إسهاماته في التوظيف حيث أصبح القطاع الخاص يستوعب أكثر من 87.255٪ من إجمالي القوى العاملة في المملكة في نهاية عام 2005م، مقابل نحو 12.745٪ في القطاع الحكومي. ومع أن السياسات المتبعة في الماضي كانت تشجع المواطنين على العمل في القطاع الحكومي؛ إذ بلغ متوسط معدل نمو القوى العاملة السعودية في القطاع الحكومي خلال المدة 1390–1405هـ (1969–1984م) نحو 8.6٪ سنوياً مقابل ما نسبته 0.56٪ فقط للقطاع الخاص، إلا أن زيادة مشاركة القوى العاملة الوطنية في القطاع الحكومي، وتقلص الفرص الوظيفية فيه، دفعت نحو ضرورة زيادة مستوى التوظيف في القطاع الخاص من جهة ومشاركته في تكوين المهارات وتنميتها من جهة أخرى، ويعزز هذا التوجه القدرة على تنفيذ أهداف وبرامج السعودة بصورة عامة، وزيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي بصورة خاصة.

وتشير أحدث الإحصاءات الصادرة من وزارة العمل إلى أن عدد العاملين (سعوديين، وغير سعوديين) في القطاع الخاص قد ارتفع في نهاية عام 2005م بحوالي 15.4٪ عن ما كانت عليه عام 2004م، وبالرغم من ضآلة إسهام القوى العاملة السعودية في حجم القوى العاملة في القطاع الخاص، إلا إنها ارتفعت في نهاية عام 2005م بنسبة 28.4٪ عما كانت عليه في 2004م، وهي نسبة أعلى من نسبة ارتفاع غير السعوديين خلال تلك المدة، حيث بلغت نسبة الارتفاع في أعداد غير السعوديين في نهاية عام 2005م نحو 13.7٪ عما كانت عليه في عام 2004م.

6–9–6 متوسط الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي:

تشير إحصاءات الجدول إلى أن نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ بلغ نحو 50022 ريال سعودي في عام 2006م حيث ارتفع بنحو 19.97٪ عما كان عليه في عام 2004م، ويوضح الشكل (6–10) تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) خلال المدة من 1395هـ (1974م) إلى 1426هـ (2005م).

الشكل (6–10)

تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) خلال المدة من 1395هـ (1974م) إلى 1426هـ (2005م)

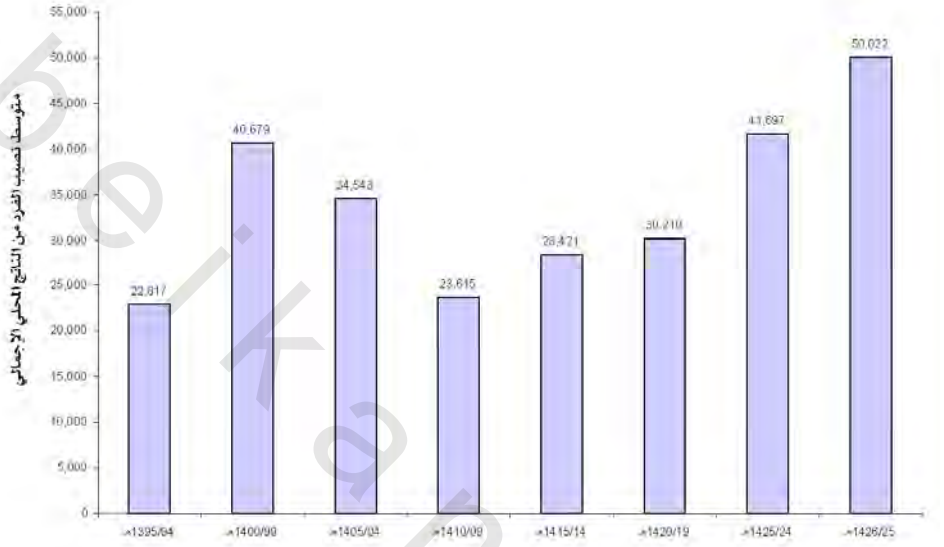

المصدر: وزارة الاقتصاد و التخطيط، منجزات خطط التنمية، الإصدار الثالث والعشرون جدول رقم 1–19 أ، 2006م

6–9–7 التركيب التعليمي لسكان المملكة:

تتفاوت التركيبة التعليمية للسكان من مجموعة سكانية لأخرى، وتتباين مستوياتها من منطقة جغرافية إلى أخرى، ويوضح الجدول (6–7) التركيبة التعليمية للسكان (من عمر 10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والحالة التعليمية لعام 1421هـ.

الجدول (6–7)

التركيبة التعليمية للسكان (من عمر 10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والحالة التعليمية لعام 1421هـ

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	الإجمالي
أمي	930.905	1.698.269	2.629.174
يقرأ ويكتب	1.503.118	1.191.604	2.694.722
الشهادة الابتدائية	1.926.646	1.310.384	3.237.030
الشهادة المتوسطة	1.579.440	960.659	2.540.099
الشهادة الثانوية	1.302.025	872.385	2.174.410

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	الإجمالي
دبلوم دون الجامعة	279.832	169.442	449.274
جامعي	687.754	385.022	1.072.776
دبلوم عال/ ماجستير	53.404	13.548	66.952
دكتوراة	17.929	4.715	22.644
الجملة	8.281.053	6.606.028	14.887.081

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة التخطيط، العدد 37، 2001م.

وتشير إحصاءات الجدول (6–7) إلى أن نسبة الأمية للسكان بلغت حوالي 17.66٪ من جملة السكان (من عمر 10 سنوات فأكثر)، بينما نسبة الذين يقرؤون ويكتبون بلغت نحو 18.10٪ من جملة السكان (من عمر 10 سنوات فأكثر)، بينما بلغت نسبة الحاصلين على شهادات تعليمية (شهادة ابتدائية فما فوق) نحو 64.24٪ من جملة السكان (من عمر 10 سنوات فأكثر).

وتوضح إحصاءات الجدول السابق أن نسبة الأمية في الإناث – التي بلغت نحو11.41٪ من جملة السكان (من عمر 10 سنوات فأكثر) – تزيد بما يقارب الضعف عن نسبة الأمية في الذكور والتي بلغت نحو 6.25٪ من جملة السكان (من عمر 10 سنوات فأكثر)، وهذا يعكس سمة أخرى للتركيبة التعليمية للسكان (من عمر 10 سنوات فأكثر) وهي أن نسبة مشاركة الذكور في التعليم أكبر من نسبة مشاركة الإناث، حيث تشير إحصاءات الجدول إلى أن نسبة الذكور الحاصلين على شهادات تعليمية (شهادة ابتدائية فما فوق) بلغت نحو 39.28٪ من جملة السكان (من عمر 10 سنوات فأكثر).، بينما بلغت نسبة الإناث نحو 24.96٪ من جملة السكان (من عمر 10 سنوات فأكثر)، ويوضح الشكل (2–11) التركيبة التعليمية للسكان (من عمر 10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والحالة التعليمية لعام 1421هـ.

الشكل (6–11)

التركيبة التعليمية للسكان (من عمر 10 سنوات فأكثر) حسب الجنس والحالة التعليمية لعام 1421هـ

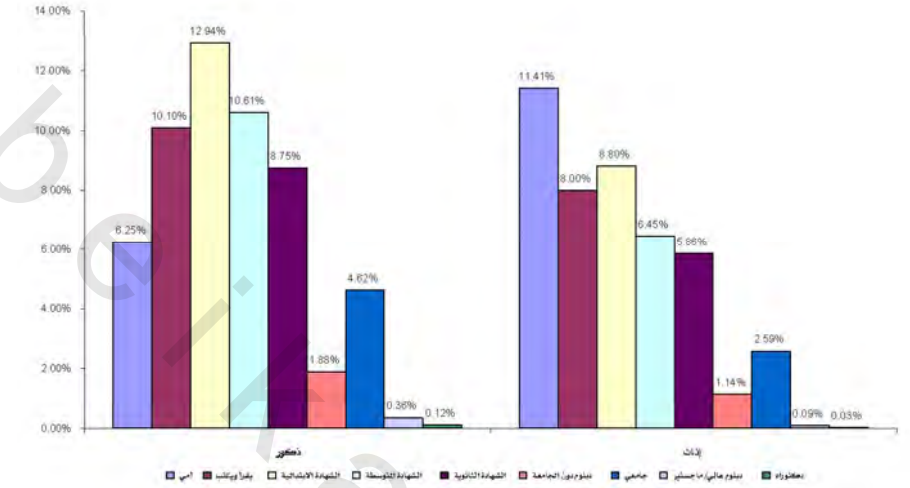

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي، مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة التخطيط، العدد 37، 2001م.

6–10 تحديات ومعوقات تنمية الموارد البشرية:

على الرغم من أن المجتمعات العربية غنية بمواردها البشرية، إلا أن هذه الثروة البشرية، تواجه تحديات مستقبلية في سوق العمل لأسباب داخلية وخارجية فرضتها العولمة بمختلف جوانبها واتجاهاتها. هذه التحديات تراكمت منذ سنوات عدة نتيجة قصور خطط التنمية أو ضعف الإدارة العامة وتفشي الأمية بأنواعها (التعليمية، والمعلوماتية)، والبطالة بأنواعها وتراجع مستويات التعليم بمختلف مراحله، وضعف نوعية التدريب والتأهيل المهني والفني، وتدني دور البحث العلمي. كل هذا أدى إلى انخفاض كبير في إنتاجية المجتمع ككل، وضعف معدلات النمو، وهناك الكثير من تحديات ومعوقات تنمية الموارد البشرية، نذكر منها على سبيل المثال:

1. الأمية التعليمية (القراءة والكتابة)، حيث تعتبر الأمية من أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لأنها تؤثر سلباً على الإنتاج والاستهلاك، فإنتاجية الفرد الأمي بصفة عامة أقل من إنتاجية الفرد الذي يقرأ ويكتب، كما أن مقدرة الأمي على اكتساب الخبرات واستيعاب

الإرشادات الفنية منخفضة، بالإضافة إلى عدم قابليته لتغيير طرق ووسائل الإنتاج التقليدية التي تعود عليها واستبدال الوسائل والطرق الحديثة بها.

2. قصور نظام التعليم وسوء نوعيته، حيث ترتكز معظم النواحي الاقتصادية للتعليم على مدى التحصيل الدراسي، أو "كم" التعليم، وهذا يبدو منطقياً من منظور كل من التحليل والسياسة؛ إذ من السهل قياس كم الدراسة وتتبعها، ولكن هذا يشوه السياسات، وقد يؤدي إلى احتمال اتخاذ قرارات رديئة لا تصب في تحقيق الأهداف المنوطة بالتعليم. إن تحديات السياسة التي تواجه المجتمعات في القرن الحادي والعشرين – بما في ذلك المجتمعات النامية – هي تلك التي تتعلق "بالنوعية" أكثر مما تتعلق "بالكم" وهذا بسبب تردي نوعية التعليم المتاح، ما يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية القدرات الإبداعية. كذلك فإن عدم تحديد أولويات التعليم بما يتناسب مع سوق العمل يعتبر من أهم التحديات، حيث إن فاعلية التعليم لا تزال قليلة في سوق العمل، حيث ما زال التعليم في بعض المجتمعات خصوصاً النامية منها يركز منها على التخصصات النظرية والأدبية والتطبيقية البسيطة، التي قد لا يكون لها علاقة قوية بسوق العمل.

3. ضعف المهارات الفنية للكوادر البشرية نتيجة ضعف أنظمة التعليم والتدريب والتأهيل المهني والفني، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى ضعف إنتاجية المجتمعات العربية، ومن ثم الموارد البشرية فيها، فمتوسط الناتج الوطني للدول العربية مجتمعة يقل عن متوسط الناتج الوطني لبلد أوربي واحد، وهو ليس أكثر ثراء كأسبانيا أو إيطاليا[1] مع العلم أن عدد سكان الدول العربية يفوق بأضعاف سكان هاتين الدولتين. وقد يرجع ضعف أنظمة التعليم والتدريب والتأهيل المهني والفني إلى عدم وجود التمويل الكافي والوقت الكافي للتدريب والتأهيل، وكذلك إلى غياب

1 شعبان، محمد حسن. "التحديات المعصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها"، معهد الإدارة العامة، عدد 4، الرياض، نوفمبر 2006م.

خطة تدريبية إستراتيجية ذات أهداف تنموية، بالإضافة إلى عدم شمولية التدريب والتأهيل المهني والفني للمستويات كافة.

4. انتشار الأمية المعلوماتية، وتسمى أحياناً بالأمية الرقمية، أو الحاسوبية وهي نتيجة لعدم إدخال الحاسب الآلي بشكل فعلي في التعليم والإنتاج، وعدم الاعتماد على تقنية شبكات المعلومات والاتصالات.

5. ارتفاع نسب البطالة الصريحة والبطالة المقنعة، نتيجة لقصور خطط التنمية في العديد من المجتمعات النامية بصفة عامة، والعربية على وجه الخصوص.

6. نقص الكفاءات العلمية والمهنية، وهجرة العقول العلمية والمهنية في أنواع التخصصات شتى.

7. العولمة، وانفتاح الأسواق، ففي ظل الأسواق المفتوحة يتحول رأس المال البشري إلى رأس مال عابر للحدود، يتدفق من دولة لأخرى دون أي حواجز. الأمر الذي يقلل من الأهمية النسبية للعمالة المواطنة خصوصاً بعد مزاحمة ومنافسة العمالة الأجنبية المدربة والمؤهلة علمياً ومهنياً والرخيصة والمدربة بشكل أفضل. وعلى النقيض من هذا تزايد هجرة العقول الوطنية المتعلمة والخبيرة في التخصصات العلمية والعملية شتى.

11-6 طرق ووسائل تنمية الموارد البشرية:

تشكل الموارد البشرية ركناً أساسياً ومهماً في العملية الإنتاجية للمجتمع، ولقد كان لوظيفة هذه الموارد الدور الأساس والكبير في زيادة الدخل الوطني للمجتمع البشري في مختلف مراحله التنموية. واستناداً إلى هذا فإن تنمية وتطوير الموارد البشرية تعتبر أساساً للتنمية البشرية المستدامة والشاملة في مختلف بلدان العالم، وتكتسب الموارد البشرية في الوقت الحاضر أهمية كبرى في ظل تعاظم التقدم المعرفي والتقني، حيث تعتبر تنمية الموارد البشرية في الوقت الحاضر من أهم أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكثير من المجتمعات خصوصاً النامية منها، ومن وسائل تنمية الموارد البشرية، على سبيل المثال:

1. تحسين نوعية التعليم سواء عن طريق المدارس أو عن طريق وسائل بديلة، فالتعليم يوفر منافع اقتصادية واجتماعية كثيرة وكبيرة. كما يسهم التعليم في بناء مجتمعات ونظم سياسية واقتصادية قوية، ويؤدي إلى تحسين الصحة ورفع مستوى الكفاءة الاقتصادية وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية للمجتمع ككل. ويمكن تحسين نوعية وكفاءة التعليم عن طريق إجراء مناقشات مفتوحة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لتحديد أهداف التعليم واستخدام معايير الجودة لتقييم نظمه واعتماده. والالتزام بتحسين فاعلية التعليم وكفاءته الاقتصادية في تحقيق تلك الأهداف، سواء من خلال التعليم الرسمي أو من خلال وسائل بديلة أخرى، وذلك من خلال إجراء تجارب دقيقة على الأساليب والتقنيات التربوية البديلة، وإجراء دراسات مقارنة لأفضل البلدان من حيث الأداء. حيث توضح النماذج والدراسات أن تحسين نوعية تعليم رأس المال البشري يسهم بشكل أو بآخر في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو، وتحقيق العدالة الاجتماعية. فحينما يكون المجتمع أكثر تعلماً فإن ذلك يؤدي إلى مستوى توظيف أعلى وإلى معدلات أعلى من الابتكار والاختراع، ويجعل المجتمع أكثر إنتاجية وأكثر تطوراً. كما أكدت البحوث والدراسات العلمية أن فروق النمو بين البلدان يعزى إلى فروق في التحصيل الدراسي. حيث وجدت هذه الدراسات ارتباط بين النمو الاقتصادي والمستوى التعليمي والتحصيل الدراسي، حيث يرى عدد من الباحثين والدارسين في هذا المجال أن نوعية التعليم تعتبر قوة دافعة خلف النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

2. التدريب والتأهيل المهني والفني، حيث يلعب التأهيل والتدريب المستمرين دوراً مهماً في تحسين وظيفة الموارد البشرية كماً ونوعاً، وزيادة قدرتهما التنافسية داخلياً وخارجياً، ومن ثم زيادة إنتاجية المجتمع. ولقد خصصت المملكة العربية السعودية في خطة التنمية الثامنة (2005–2010م) قرابة 70 ملياراً سنوياً لتنمية الموارد البشرية، أي بزيادة 15 مليار عن خطة التنمية السابعة، وذلك من أجل التوسع الكمي والنوعي في خدمات التدريب

العلمية والتطبيقية، مما يفترض أن يؤدي إلى زيادة قدرة المجتمع على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

3. تطوير منظومة البحث العلمي في تحسين وظيفة الموارد البشرية؛ حيث أشار تقرير التمنية الإنسانية 2003م إلى أن هناك فجوة معرفية بين الدول العربية والمتقدمة في مجال الإنتاج المعرفي والعلمي، وبخاصة في مجال نشاط البحث العلمي والتطبيقي. ويرى التقرير أن من أهم الأسباب التي أدت إلى هذه الفجوة عدم وجود نظم فعالة للابتكار ولإنتاج المعرفة في البلدان العربية، وغياب سياسات رشيدة تضمن تأهيل القيم والأطر المؤسسية الداعمة لمجتمع المعرفة. وعمق هذه المشكلة الاعتقاد الخاطئ بإمكان بناء مجتمع المعرفة من خلال استيراد نتائج العلم واستيراد التقنية. حيث تشير الإحصاءات إلى أن عدد المراكز البحثية، ومنظمات البحث والتطوير والمؤسسات الاستشارية وبيوت الخبرة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة لا تكفي لانطلاقة بحثية ومعرفية جيدة، ويعزى هذا إلى غياب الرؤية الواضحة لأهمية البحث والتطوير باعتباره ضرورة مجتمعية وجزءاً أساسياً من البنية التقنية والعلمية اللازمة لتطوير المجتمع.

4. مكافحة البطالة الصريحة والبطالة المقنعة (خاصة في القطاع الحكومي) لزيادة فاعلية وكفاءة استغلال الموارد البشرية، بتشجيع الاستثمار وتحسين ظروفه، وتشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته في العملية التنموية.

5. القضاء على الأمية الأولى (أمية القراءة والكتابة) والأمية الثانية (أمية التعامل مع الحاسب الآلي) وخاصة في صفوف العاملين في الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، ويكون ذلك من خلال وضع خطط إستراتيجية وأخرى سريعة آنية لمكافحة الأمية بنوعيها.

6. الاهتمام بالرعاية الصحية كعامل مهم لتنمية الموارد البشرية، حيث تعتبر الرعاية الصحية صمام الأمان للمحافظة على الموارد البشرية وزيادة قدرتها الإنتاجية، فالرعاية الصحية تزيد إنتاجية العمل مما يزيد الدخل الوطني والفردي.

7. الرعاية الاجتماعية، تستهدف الرعاية الاجتماعية محاربة أو تخفيف وطأة الفقر، الذي يعتبر هدراً للموارد البشرية مما يتحتم السعي إلى تقليله إن لم يمكن إزالته، وتهدف الرعاية الاجتماعية إلى توزيع الفرص الاقتصادية بطريقة عادلة لتحسين توزيع الدخل وإعادة توزيعه لمصلحة الطبقات الفقيرة بزيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني، إضافة إلى تنمية المناطق الريفية والبدوية، وغيرها من السياسات.
8. تبني برامج الوعي السكاني والصحي للأسرة كبرامج تحديد النسل، والصحة الإنجابية وغيرها.

obeikandl.com

تمارين الفصل السادس

س1) في مرحلة من عمر الأرض قبل 307 سنة أي عام 1700م كان عدد سكان الأرض 700 مليون نسمة، فأصبح في عام 2000م 6 بليون نسمة، فما هو معدل نمو سكان الأرض في تلك الحقبة؟ وما هي سنوات التضاعف الزمني في هذه الحالة؟

س2) إذا كان معدل نمو سكان العالم في عام 2000م 1.5٪ فما هو المضاعف الزمني لسكان الأرض؟ وكم سيكون عدد سكان الأرض عام 2020م وعام 2050م؟

س3) إذا كان عدد سكان المملكة في عام 1992م هو 16.9 مليون نسمة ومعدل النمو الطبيعي آنذاك هو 3.2٪ فكم سيكون عدد سكان المملكة عام 2000م وعام 2005م وعام 2010م وعام 2015م وعام 2020م؟

س4) إذا كان متوسط استهلاك الفرد من الماء في السعودية 650 لتر يومياً (650 ليتر = 1 متر مكعب) فكم سيكون استهلاك مدينة الرياض من الماء عام 2004م إذا كان عدد السكان 4.5 مليون نسمة، وعام 2010م وعام 2015م وعام 2020م إذا كان معدل النمو السكاني للرياض 4٪؟

س5) إذا كان عدد سكان الأرض قبل 300 سنه هو نصف مليار نسمة (أي 500 مليون) وأصبح الآن 4 مليار نسمة، فما هو معدل النمو السكاني خلال هذه المدة، إذا افترضنا أن معدل النمو الهندسي مستمر؟

س6) إذا كان معدل نمو سكان الأرض عام 2000 يساوي (1.8٪)؛ وعدد سكان الأرض آنذاك هو 5.2 مليار نسمة، إذا ستمر معدل النمو السكاني ثابتاً لمدة 500 سنه، فكم سيكون عدد سكان الأرض عام 2500؟

obeikandl.com

س7) قدر اختصاصيو الإحصاء السكاني أن عدد سكان الأرض عام 1850م بمليار نسمة، وأنه أصبح في عام 1975م 4 مليار نسمة، فما هو معدل النمو السكاني خلال تلك المدة على الأرض؟

س8) لنفترض أن عدد سكان قارة منعزلة شخصان (2 نسمة) أحدهما ذكر والآخر أنثى، وقاما بالتوالد والنمو لمدة 2.2 مليون سنة، حتى أصبح عددهم 4 مليار نسمة، فما هو معدل النمو السكاني الذي أدى إلى هذه النتيجة؟

س9) مجتمع سكاني دالة نموه $g = P(1 - be^{-k \cdot t})$ ، حيث: P ، b ، k كميات ثابتة، أوجد معدل النمو لهذا المجتمع عند t من الزمن مع التمثيل البياني لدالة النمو.

س10) وضح خصائص السكان في المملكة العربية السعودية موضحاً معدلات النمو السكاني لهذا البلد.

س11) تكلم عن أهم تحديات تنمية الموارد البشرية موضحاً وسائل وطرق مواجهة هذه التحديات.

س12) مستخدماً الجدول (6–3) أوجد عدد سكان المملكة الإجمالي، وحسب المناطق الإدارية المتوقع من عام 2004م وحتى عام 2034م؛ إذا استمرت معدلات النمو السابقة لنمو السكان في المملكة.

openkandi.com

مراجع الفصل السادس

- ابن عبيد، أحمد بن سليمان، 1424هـ. اقتصاديات العمل، دار الزهراء، الرياض.
- الخريف، رشود محمد. السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات، 1423هـ، 2003م.
- زكي، رمزي. المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، 1984م، الكويت، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- شعبان، محمد حسن. "التحديات المعصرة أمام الموارد البشرية العربية وسبل التغلب عليها"، معهد الإدارة العامة، عدد 4، الرياض، نوفمبر 2006م.
- ناصر، خديجة عمر. تنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، 1998م. مركز الدراسات العربي الأوربي، فرنسا.
- Birdsall, Nancy (1988), Economic Approaches of Development Economics. I. Amsterdam, North–Holland, PP.477–542.
- Bongaarts, John (1994), Population Policy Options in the Developing World, Science, 263, Feb, PP.771–776.
- Espneshade, Thomas and William Serow, 1978, The Economic Consequences of Showing Population Growth, Acadimic Press. N.Y..N.Y.10003.
- Kelly, A.C. "Economic Consequences of Population Change in The Third World" Journal of Economic Literature, 26, 1988.
- Pollard, A, Yusef, Farhot, and G Pollard, Demographic Techniques. Pergmon Press inc..N.Y.U.S.A,1983.
- Schultz, T.P "Economics Of Population", Reading Addition–Wesley, 1981.
- Sen, Amartya.K (1982), Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation, Oxford: Clarendom Press.
- United Nations (1992), World Populations Prospects 1990, N. Y. U. N.
- Wundch, Gruillaume and Marc Termote, Introduction To Demographic Analysis: Principlis and methods, 1978, Plenum Press, N.Y.,N.Y.

openkandil.com